

## خاتمة المستدرك

[ 142 ] الكاظمي (1) والنجاشي (2) تسع وستون سنة، مع أن شواهد صحتها في الاسناد بينة، ثم ذكر بعض الموارد المتقدمة وقال: فإن قيل: ابن أبي عمير عن حماد، كما في باب الاحداث، وعن ابن مسكان كما في زيادات اللباس والمكان، وعن القاسم بن عروة كما في اول كتاب النكاح، فلو حمل ابن أبي عمير في هذه الشواهد على الرجل المشهور لزم أن يكون راويا عن روى عنه، وهو في غاية الندور. قلنا: وهو كذلك، ولا محذور، لان التعارض في الرواية - وان ندر - فهو ثابت كما حقق في الدراية، لا سيما، في حق ابن أبي عمير حيث هلك كتبه أيام حبسه بدمشق أو مطر كما في النجاشي (3)، فاحتاج الى أن يروي عن روى عنه، وبالجمله فروايته عن الصادق (عليه السلام) صحيحة الا انها نادرة بالنسبة الى روايته عن الرضا (عليه السلام)، ولعله السبب في ترك التعرض لها في النجاشي والكشي، وقد اثبتها ابن داود نقلا عن رجال الشيخ فقال في كتابه: محمد بن أبي عمير البزاز يباع السليبي من اصحاب الرضا والصادق (عليهما السلام) من رجال الشيخ (4)، والذي وجدناه في اصحاب الصادق (عليه السلام) كما في اصحاب الهادي (عليه السلام) بزيادة: عنه الحسن بن محمد بن سماعة، ونقصان الياء من عمير، ولا ريب انه تصحيف لان ابن أبي عمير من اوصافه يباع السابري. ففي كتاب الفرائض من الكافي: محمد بن نعيم الصحاف قال: مات محمد بن أبي عمير يباع السابري وأوصى الي (5)، ومن ثم صحح صاحب كتاب \_\_\_\_\_ (1) تكملة الرجال 2: 309. (2) رجال النجاشي 327 / 887. (3) رجال النجاشي 326 / 887. (4) رجال ابن داود: 159 ولم يذكره الشيخ في رجاله من اصحاب الصادق عليه السلام ولعله كذلك في بعض النسخ. (5) الكافي 7: 126 / 1. (\*) \_\_\_\_\_